وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

الأمير عبد العزيز بن سلمان: توفير الطاقة للشركات بأسعار تنافسية

الشرق الأوسط

كشف وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز عن توجه جديد لتوفير طاقة مستدامة للشركات بسعر ثابت ومستقر لفترة طويلة، مؤكداً أن المملكة قادرة على ذلك لتعزيز قدرة المنشآت لتعود بمردود إيجابي اقتصادي أكبر للبلاد.

كما كشف الأمير عبد العزيز عن وجود 1200 موقع في مختلف مناطق المملكة تجري دراستها حالياً لتحديد الأماكن الأنسب لمشاريع الطاقة الشمسية، في خطوة تؤكد تحركات المملكة بوتيرة متسارعة نحو الطاقة النظيفة لتنفيذ خططها المستدامة.

وفي جلسة تحت عنوان «دور الابتكار والتحول الرقمي لتحسين الكفاءة في قطاع الطاقة نحو مستقبل مستدام»، خلال اليوم الثاني والأخير لملتقى الحكومة الرقمية في الرياض، ذكر وزير الطاقة أن الوزارة نجحت في خفض التكاليف باستخدام التقنيات الحديثة، في عملية استخراج وإنتاج وتوزيع الطاقة بكل أنواعها، وكذلك تقليل التكلفة حتى في تصنيع قطع الغيار والأجهزة التي تستخدم فيها.

التكلفة الكهربائية

ولفت الأمير عبد العزيز إلى أن المملكة تقدم تكلفة كهربائية منافسة وقريبة من سعر التكلفة، موضحاً أن الطاقة قطاع خدمي والاحتياج الأكبر منه يتلخص في توفير الكهرباء بطريقة مستقرة ومستدامة وذات مصادر خضراء.

وأفاد بأن التحول الرقمي أصبح جزءاً لا يتجزأ من جميع المنظومات ولا يمكن الاستمرار من دونه، مؤكداً أن التقنيات توفر تخفيض في الكلفة والكفاءة والسلامة والأمن والصيانة، كما تعزز القدرة على فهم الأمور والاستجابة الاستباقية.

ووفق الأمير عبد العزيز بن سلمان، فإن مجالات تطبيق التقنية في الطاقة تتركز في متابعة إنتاج الطاقة المتجددة وتأثيرها بتقلبات الطقس باستخدام إنترنت الأشياء وتحليل البيانات، وكذلك جمع وتحليل بيانات ومعلومات أسواق الطاقة لتحديد الطلب المتوقع، واستخدام العمليات الروبوتية في أتمتة التراخيص والتصاريح.

وشدد الأمير عبد العزيز على أن تطبيق التقنية يفيد أيضاً في استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد التعديات على أراضي منظومة الطاقة، بالإضافة إلى استعمال الطباعة ثلاثية الأبعاد لإنتاج قطاع غيار لمنشآت الطاقة.

وتابع أن المملكة لديها خطوط أنابيب للنفط والغاز لا يقل عددها عن «آلاف مؤلفة» منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ومشيراً إلى أهمية تقنية الذكاء الاصطناعي لمتابعة ما يحدث حولها في جوانب كثيرة ومنها الصيانة والسلامة والأمن.

محطات التوزيع

من جهة أخرى، أطلقت وزارة الطاقة منصة مراقبة حركة المنتجات النفطية، على هامش ملتقى الحكومة الرقمية، وتعنى مستهدفاتها بنظام رقمي لمتابعة حركة المنتجات النفطية من محطات التوزيع وحتى المستفيد النهائي، وضمان مراقبة وجودة كميات الاستهلاك، وقياس مستوى وحجم الطلب، إضافة إلى رفع امتثال المستفيدين لضوابط استخدام هذه المنتجات، ورصد الممارسات غير النظامية.

ومن الخدمات الأساسية في النظام الخاص بالمنصة: مراقبة وقياس استهلاك العملاء المباشرين وغير المباشرين، وتتبع تردد الشاحنات على المناطق المشبوهة لتفادي العمليات غير النظامية، ومراقبة مباشرة لحركة الشاحنات بدءاً من محطات التوصيل وحتى وصولها إلى مواقع التفريغ، وكذلك قياس أداء الموردين ومستوى امتثالهم.

وأوضحت الوزارة أن الأثر من المنصة وجود إحصائيات دقيقة عن العرض والطلب مما يساهم في عملية التخطيط الأمثل لموارد الطاقة وتوزيع المنتجات بين القطاعات بشكل دقيق، وكذلك تتبع لحظي لحركة 12 ألف شاحنة وقراءة بياناتها وتوثيق معلومات الناقل ومساراتها للتأكد من وصولها للوجهة النهائية، وأيضاً ستساهم المنظومة الرقمية في رفع امتثال المستفيدين للأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وشددت الوزارة على أهمية المنصة نظراً لبلوغ 1.3 مليون برميل يتم نقلها برياً داخل المملكة بشكل يومي، ومعدل طلبات المنتجات النفطية اليومية تزيد عن 6 آلاف، إضافةً إلى 12 ألف ناقلة للمنتجات النفطية، و85 ألف عدد العملاء الأساسيين والفرعيين.

أسعار الغاز الطبيعي الأميركي ترتفع 3 % لزيادة الطلب وقوة صادرات المسال

الرياض

ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة بالمئة أمس الأول، مدعومة بالطلب الموسمي وتدفق كميات قياسية من الغاز إلى محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال.

وارتفعت العقود الآجلة للغاز للتسليم في شهر يناير في بورصة نيويورك التجارية بمقدار 7.9 سنتًا، أو 3.2 ٪، عند 2.57 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية اعتبارًا من الساعة 10:29 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (1529 بتوقيت جرينتش).

وقال غاري كننغهام، مدير أبحاث السوق في شركة ترادیشن للطاقة: «نرى القليل من الطلب القائم على الطقس يزحف إلى الخرائط، وهناك أمل أكبر لأسواق الغاز الطبيعي مع استمرارنا في رؤية صادرات قوية حيث تستهلك محطات الغاز الطبيعي المسال ما يقرب من 15 مليار قدم مكعب يوميا، وإن هذا سيستمر».

وارتفعت تدفقات الغاز إلى مصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال السبعة الكبرى في الولايات المتحدة إلى 14.7 مليار قدم مكعبة يوميا في المتوسط حتى الآن في ديسمبر، ارتفاعا من مستوى قياسي بلغ 14.3 مليار قدم مكعبة يوميا في نوفمبر.

وتوقعت شركة إل إس إي جي المالية أن يبلغ الطلب على الغاز في الولايات المتحدة في منطقة الـ 48 ولاية الدنيا، بما في ذلك الصادرات، 126.7 مليار قدم مكعب يوميا هذا الأسبوع، ارتفاعا من 125 مليار قدم مكعب يوميا في الأسبوع الماضي، مدعوما بالبرودة الموسمية المعتادة في هذا الوقت من العام. ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض الطلب إلى 122.0 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال الأسبوع المقبل عندما تغلق العديد من الشركات والمكاتب الحكومية أبوابها لقضاء عطلة عيد الميلاد.

كما قام المشاركون في السوق بتقييم الهجمات المتزايدة التي تشنها جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران على السفن في البحر الأحمر، مما أدى إلى تعطيل التجارة البحرية مع قيام شركات الشحن العالمية الرائدة بإعادة توجيه مسارها حول رأس الرجاء الصالح لتجنب قناة السويس، التي تربط البحر الأبيض المتوسط مع البحر الأحمر.

وقال مايكل هيوسون، كبير محللي السوق لدى سي إم سي ماركيتس، في مذكرة: «نظرًا لأهمية البحر الأحمر وقناة السويس كنقطة عبور حاسمة لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي، فإن هذا التعليق يعني أن الشحنات تواجه تحويلًا طويلًا حول القرن الأفريقي مما سيضيف تكاليف كبيرة إلى سلاسل التوريد»، وقال أيضاً: «إنها لها آثار تضخمية كبيرة».

في حين قال بنك جولدمان ساكس في مذكرة إن تعطيل حركة المرور في قناة السويس لن يكون له سوى تأثير محدود على أسواق الغاز الطبيعي المسال لأنه لن يقلل بشكل كبير من التوافر العالمي. وقال البنك «نلاحظ أنه لم يتم الإبلاغ عن أي انقطاع في تدفق الغاز الطبيعي المسال المرتبط بالسويس في هذه المرحلة، على حد علمنا، على الرغم من أن إعلان شركة بريتيش بتروليوم بأنها ستوقف جميع شحناتها عبر البحر الأحمر، يشير إلى أنه من المرجح أن يحدث ذلك إلى حد ما».

منطقة ذروة البيع

وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، كان تداول شهر أقرب استحقاق في منطقة ذروة البيع من الناحية الفنية. وانخفضت الأسعار أكثر من 20 % في شهر نوفمبر، وقال تشن تشو، المستشار الإداري في شركة سي. إتش. غيرنسي، في أوكلاهوما سيتي: «ربما هذه هي طريقة السوق في القول إن الأسعار انخفضت كثيرا ونحتاج إلى رفعها قليلا»، «وتعتمد درجة ارتفاع الأسعار على مدى شدة الطقس البارد في شهري يناير وفبراير القادمين.»

وقال تشو، إن متوسط إنتاج الغاز في الولايات الأمريكية الثماني والأربعين السفلى ارتفع إلى 108.4 مليار قدم مكعبة يوميا حتى الآن في ديسمبر من مستوى قياسي بلغ 108.3 مليار قدم مكعبة يوميا في نوفمبر. وقال إن أسعار الغاز في الولايات المتحدة قد تبدأ في الارتفاع بسبب التآكل التدريجي للمخزون المحلي وارتفاع الطلب الدولي على الغاز والغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة.

وبين تشو، بأنه وفي السيناريو الأساسي لدينا، نتوقع أن يصل متوسط مستقبل الغاز الطبيعي في هنري هب للشهر الأول إلى 3.2 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2024.»

إلى ذلك، ومع تطور الهجمات في البحر الأحمر، غيرت عدة سفن للغاز الطبيعي المسال مسارها في الأيام الأخيرة لتجنب منطقة البحر الأحمر وسط هجمات بحرية يشنها الحوثيون المتحالفون مع إيران في اليمن على طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب في العالم.

ويرتبط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس، مما يشكل أقصر طريق ملاحي بين أوروبا وآسيا، ويرتبط بخليج عدن عن طريق مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي، حوالي 12 % من حركة الشحن العالمية تمر عبر القناة.

لكن الهجمات التي وقعت في الأيام الأخيرة على السفن على طول الطريق دفعت شركات مثل شركة النفط الكبرى بريتش بتروليوم، ومجموعة الشحن الفرنسية سي أم إيه، وسي جي إم، وشركة النفط والغاز النرويجية إكوينور، إلى إعادة توجيه السفن أو إيقاف العبور عبر البحر الأحمر.

وقامت ثلاث سفن للغاز الطبيعي المسال حتى الآن بتعديل مساراتها لتجنب المرور عبر اليمن، وفقًا لبيانات تتبع السفن الصادرة عن، إل اس إي جي، وأيكون، وكبلر. وكانت إحداها، وهي سيليسيوس كوبنهاجن، قد مرت عبر قناة السويس في 13 ديسمبر وكانت في منتصف الطريق عبر البحر الأحمر قبل أن تنعطف وتعود مرة أخرى في 15 ديسمبر.

وأظهرت بيانات كبلر أن السفينة العمانية للغاز الطبيعي المسال، والتي تحمل شحنة من فريبورت في الولايات المتحدة، كانت متجهة في البداية إلى ميناء إنشيون في كوريا الجنوبية، وهي تقع حاليًا جنوب قناة السويس مع كالاماتا، اليونان، كوجهة تالية.

وكانت سفينتان أخريان، سيلسيوس جنيف وسيليسيوس شارلوت، تتجهان نحو خليج عدن من الشرق في المحيط الهندي قبل تغيير الاتجاه في 15 و18 ديسمبر على التوالي، للتوجه جنوبًا. وأشارت بيانات كبلر إلى أن سيلسيوس جنيف، التي تسيطر عليها شركة جونفور، كان من المقرر أن تمر عبر قناة السويس في 20 ديسمبر. وميناءها القادم هو الآن كيب تاون في 25 ديسمبر.

ومع ذلك، قامت العديد من سفن الغاز الطبيعي المسال بالعبور عبر اليمن، عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ولا تزال سفن أخرى على المسار الصحيح لاستخدام هذا الطريق.

وقال بنك جولدمان ساكس إنه من غير المرجح أن يكون لأي اضطرابات في الشحن آثار كبيرة على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، لأن فرص إعادة توجيه السفن تعني أن الإنتاج لا ينبغي أن يتأثر بشكل مباشر.
وتم دعم عدد من سفن الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة إلى شرق آسيا في قناة بنما في وقت سابق من هذا العام، حيث أدى الجفاف الشديد إلى الحد من حركة المرور عبر الممر المائي. ويجب على السفن التي تتجنب مسار قناة بنما أن تمر عبر قناة السويس أو حول القارة الأفريقية بعد رأس الرجاء الصالح.

ومن المتوقع أن تصل طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال في أمريكا الشمالية إلى 24.3 مليار قدم مكعب يوميًا حتى عام 2027، أي أكثر من ضعف القدرة الحالية للمنطقة البالغة 11.4 مليار قدم مكعب يوميًا، حسبما قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في مذكرة، وقالت إنه من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة أكبر زيادة في قدرة تصدير الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2027، لتصل إلى 9.7 مليارات قدم مكعب يوميًا.

النفط يرتفع وسط مخاوف اضطرابات التجارة العالمية عبر البحر الأحمر

الرياض

ارتفعت أسعار النفط قليلا أمس الأربعاء مع ترقب المستثمرين للوضع في البحر الأحمر بعد الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون اليمنيون المتحالفون مع إيران.
وبحلول الساعة 0730 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا، بما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 79.46 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 30 سنتا، أو 0.4 بالمئة، إلى 74.24 دولارا للبرميل.

وتم تداول كلا العقدين بالقرب من أعلى مستوياتهما في أسبوعين. وارتفع الخامان القياسيان أكثر من 1 % يوم الثلاثاء وسط مخاوف بشأن اضطراب التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، في أعقاب هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر.

وشكلت واشنطن يوم الثلاثاء قوة عمل لحماية التجارة في البحر الأحمر، حيث أجبرت هجمات شنها متشددون يمنيون مدعومون من إيران شركات شحن كبرى على تغيير مساراتها، مما أثار مخاوف من اضطرابات مستمرة في التجارة العالمية.

وقال بيب جون رونغ، استراتيجي السوق اي جي «حتى الآن، فشلت المهمة البحرية التي تقودها الولايات المتحدة للتخفيف من هجمات الحوثيين في تهدئة المخاوف الواسعة بشأن المرور الآمن عبر البحر الأحمر، مع استمرار شركات النقل البحري الكبرى في اختيار الابتعاد وسط التوترات».

وتمر نحو 12 % من حركة الشحن العالمية عبر البحر الأحمر وعبر قناة السويس. ومع ذلك، يقول المحللون إن التأثير على إمدادات النفط كان محدودا حتى الآن، حيث يتم تصدير الجزء الأكبر من خام الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء إن الولايات المتحدة اشترت 2.1 مليون برميل من النفط الخام للتسليم في فبراير، ليصل إجمالي المشتريات إلى نحو 11 مليون برميل مع استمرارها في تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي بعد أكبر عملية بيع في التاريخ العام الماضي.

وسيعود أيضًا نحو 4 ملايين برميل إلى الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بحلول فبراير، حيث تعيد شركات النفط الذي تم إقراضه لها من خلال المبادلة. وقالت الوزارة إنها اشترت النفط للتسليم في فبراير بمتوسط 74.23 دولارا للبرميل، وهو أقل من متوسط 95 دولارا للبرميل الذي بيع به النفط في 2022.

وكانت إدارة الرئيس جو بايدن قد أجرت مبيعات العام الماضي، بما في ذلك مبيعات قياسية بلغت 180 مليون برميل، للمساعدة في السيطرة على أسعار النفط بعد أن غزت روسيا، وهي مصدر كبير للخام، أوكرانيا.

وقالت وزارة الطاقة على موقعها على الإنترنت إنه في أحدث صفقة، باعت شركة سونوكو للتسويق 900 ألف برميل إلى الاحتياطي الاستراتيجي، في حين باعت كل من شركتي ماكواري لتجارة السلع، وشركة فيليبس 66، ما مقداره 600 ألف برميل.

وكانت وزارة الطاقة قد ضمنت بالفعل إلغاء 140 مليون برميل من المبيعات التي فرضها الكونغرس من الاحتياطي الاستراتيجي المقرر إجراؤها من أواخر هذا العام حتى أواخر عام 2026. وقالت الوزارة إن الإلغاء «أدى إلى تقدم كبير نحو التجديد».

مخزونات الخام والوقود الأميركية

وقالت مصادر نقلا عن بيانات من معهد البترول الأميركي إن مخزونات الخام والوقود الأميركية ارتفعت أيضا الأسبوع الماضي، على عكس توقعات المحللين بانخفاض مخزونات الخام، وقالت وكالة ستاندرد آند بي جلوبال، إنه بالنظر إلى المستقبل، تنتج الولايات المتحدة نفطًا أكثر من أي دولة في التاريخ، مما يؤدي إلى نمو قوي في الإمدادات من خارج أوبك + والذي سيلبي الطلب العالمي المتزايد في عام 2024. وأضافت الوكالة أن إجمالي إنتاج السوائل في الولايات المتحدة في الربع الرابع بلغ 21.4 مليون برميل يوميا، منها 13.3 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات.

وقال جيم بوركهارد، نائب الرئيس لستاندرد آند بي جلوبال، في مذكرة: «ليس فقط أن الولايات المتحدة تنتج المزيد من النفط أكثر من أي دولة في التاريخ، ولكن كمية النفط (النفط الخام والمنتجات المكررة وسوائل الغاز الطبيعي) التي تصدرها تقترب من إجمالي إنتاج المملكة العربية السعودية أو روسيا».
وقال محللو أبحاث إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يرتفع بسبب مخاوف الشحن في البحر الأحمر. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط وسط مخاوف بشأن اضطرابات التجارة العالمية بعد أن أوقفت الشركات الكبرى العبور عبر البحر الأحمر بسبب الهجمات الأخيرة التي شنتها قوات الحوثي اليمنية.

وقالت كارولين باين، من كابيتال إيكونوميكس، في مذكرة: «إن الهجمات في البحر الأحمر هي ثالث اضطراب كبير في النقل البحري هذا العام، إلى جانب انخفاض مستويات المياه في قناة بنما وانهيار صفقة الحبوب في البحر الأسود». «وإن ارتفاع تكاليف النقل سيعزز أسعار السلع الوسيطة وربما يشعل بعض الضغوط التضخمية.»

وبحسب التقرير اليومي لمحللي انفيستنق دوت كوم، ظلت أسعار النفط مستقرة مع مراقبة الأسواق للمخزونات الأميركية ومخاطر البحر الأحمر. وقالوا، استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث أثارت علامات على زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام الأميركية المخاوف بشأن الأسواق الأقل ضيقًا في عام 2024، على الرغم من أن الاضطرابات الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط أبقت الأسعار تتداول عند أعلى مستوياتها في أسبوعين.

وانتعشت أسعار النفط الخام بشكل حاد من أدنى مستوياتها في خمسة أشهر هذا الأسبوع، حيث أدت الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي المدعومة من اليمن على السفن في البحر الأحمر إلى حدوث اضطرابات محتملة في إمدادات النفط في الشرق الأوسط.

وأعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل قوة عمل بحرية لمراقبة المنطقة، حيث قال عدد كبير من شركات النفط ومشغلي الشحن إنهم سيتجنبون قناة السويس ويسلكون الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح. وتشير هذه الخطوة إلى تأخيرات محتملة في تسليم الوقود إلى أوروبا وعبر المحيط الأطلسي، نظرا لأن نحو 12 % من حركة الشحن العالمية تمر عبر القناة.

وبحسب ما ورد جاءت هجمات الحوثيين ردًا على الحرب بين إسرائيل وغزة، بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد اقتراح للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في الصراع. وارتفعت أسعار النفط على خلفية احتمال حدوث المزيد من انقطاع الإمدادات بسبب الصراع، وهو ما قد يجذب قوى أخرى في الشرق الأوسط.

لكن الانتعاش الأخير للنفط توقف إلى حد ما بسبب بيانات معهد البترول الأميركي التي أظهرت أن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت بشكل غير متوقع في الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر. وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن المخزونات زادت بمقدار 0.9 مليون برميل، مخالفا التوقعات بسحب 2.2 مليون برميل.
وتشير القراءة إلى أن الإمدادات الأميركية تظل كبيرة حتى عام 2024، حيث وصل الإنتاج إلى مستويات قياسية عالية لسد فجوة الإنتاج التي خلفتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزونات الرسمية المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء، والتي من المتوقع أيضًا أن تلقي مزيدًا من الضوء على الطلب على الوقود في الولايات المتحدة وإنتاج المصافي حتى نهاية عام 2023.

وتراجع الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم على مدى الشهرين الماضيين، وإن كان ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الاتجاهات الموسمية مع بدء فصل الشتاء. وأدى احتمال عدم قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة إلى زيادة تفاؤل الأسواق بشأن الطلب في العام المقبل، على الرغم من أنه من المتوقع أن تقلل الأسواق ذات المعروض الجيد من أي مكاسب كبيرة في أسعار النفط.

وخفض بنك الاستثمار جولدمان ساكس مؤخرًا توقعاته لخام برنت في عام 2024 بمقدار 10 دولارات إلى نطاق يتراوح بين 70 إلى 90 دولارًا للبرميل، مشيرًا إلى توقعات بإمدادات قوية. لكن البنك يتوقع أيضًا أن يظل الطلب قويًا نسبيًا، خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة الأميركية وانتعاش الاقتصاد الصيني.

وقد أدت المخاوف بشأن ارتفاع العرض وانخفاض الطلب -خاصة في ضوء القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين- إلى وضع أسعار النفط بالقرب من أدنى مستوياتها خلال خمسة أشهر في وقت سابق من شهر ديسمبر. ولا تزال أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط تنهي عام 2023 باللون الأحمر.

في وقت تنتج الولايات المتحدة حالياً من النفط أكثر من أي دولة في التاريخ. وبينما يتصارع العالم مع الأزمة الوجودية لتغير المناخ، يريد الناشطون البيئيون من الرئيس جو بايدن التخلص التدريجي من صناعة النفط، ويقول الجمهوريون إنه يعمل ذلك بالفعل. وفي الوقت نفسه، فإن الحقيقة المفاجئة هي أن الولايات المتحدة تضخ النفط بوتيرة مذهلة وهي في طريقها لإنتاج كميات من النفط أكبر مما أنتجته أي دولة في التاريخ.

من المقرر أن تنتج الولايات المتحدة رقماً قياسياً عالياً يبلغ 13.3 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات خلال الربع الرابع من هذا العام. وفي الشهر الماضي، بلغ إنتاج النفط الأميركي الأسبوعي 13.2 مليون برميل يوميا، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية. وهذا أعلى بقليل من الرقم القياسي الذي سجل في عهد دونالد ترمب والذي بلغ 13.1 مليونًا والذي تم تسجيله في أوائل عام 2020 قبل أن تؤدي أزمة كوفيد - 19 إلى انهيار الإنتاج والأسعار. وقد ساعد ذلك في السيطرة على أسعار النفط الخام والبنزين.
ويساعد الإنتاج الأميركي الذي حطم الأرقام القياسية في تعويض التخفيضات الكبيرة في الإمدادات من قبل أوبك +، وخاصة المملكة العربية السعودية وروسيا. ويضخ منتجو النفط الآخرون من خارج أوبك، بما في ذلك كندا والبرازيل، كميات من النفط أكبر من أي وقت مضى. (من المقرر أن تنضم البرازيل إلى أوبك+ العام المقبل).

اتفاقية بين تكنولوجيات الصحراء وسيمنز لتعزيز وتسويق محطات شحن السيارات الكهربائية والتنقل الإلكتروني في المملكة

الرياض

وقعت شركة تكنولوجيات الصحراء الرائدة في مجال حلول الطاقة المتجددة، وشركة سيمنز السعودية الرائدة في مجال القطاع الصناعي وحلول البنية التحتية والنقل والرعاية الصحية، اتفاقية تمثيل فرعي لتسويق محطات شحن السيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية، ووفقاً لهذه الاتفاقية التي وقعها السيد خالد بن أحمد شربتلي الرئيس التنفيذي لشركة تكنولوجيات الصحراء، والسيد أحمد هوساوي الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز في السعودية، على هامش أعمال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ كوب 28 "COP28"، بمدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة، تبدأ شركتا تكنولوجيات الصحراء وسيمنز، رحلة تعاونية لإحداث ثورة في حلول التنقل الإلكتروني والبنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية.

وقد أثبت التعاون بين شركتي تكنولوجيات الصحراء وسيمنز في العديد من مشاريع GIGA الرائدة أنها شراكة إستراتيجية ناجحة، وستوسعها الاتفاقية بشكل أكبر. وهذا التعاون يمثل علامة مميزة أخرى في العلاقة التجارية المستمرة بين الشركتين، وسيفتح الأبواب أمام فرص استثمارية أخرى أكبر في المستقبل.

يقول السيد خالد شربتلي، الرئيس التنفيذي لشركة تكنولوجيات الصحراء: «تكتسب السيارات الكهربائية شعبية كبيرة بشكل متسارع في المملكة العربية السعودية، وتلتزم شركة تكنولوجيات الصحراء بالتعاون مع قادة الصناعة مثل سيمنز لتكون رائدة في تطوير البنية التحتية للمركبات الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد. من خلال دمج منتجات سيمنز في مشاريعنا، نحن نستفيد من التكنولوجيا والخبرة الرائدة في الصناعة لتحقيق نتائج استثنائية، ودفع الابتكار والحفاظ على ميزة تنافسية في السوق».

وقال أحمد هوساوي، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز في المملكة العربية السعودية: «إننا نتطلع إلى تعميق شراكتنا مع شركة تكنولوجيات الصحراء، ودعم برامج الاستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث تُعد السيارات الكهربائية التقنية الأساسية لإزالة الكربون من النقل البري، وتفخر شركة سيمنز بتوفير البنية التحتية التي تسرع نمو المركبات الكهربائية وتساهم في مبادرة السعودية الخضراء». وأضاف هوساوي: «تسير شركتا تكنولوجيات الصحراء وسيمنز معًا على الطريق الصحيح لإعادة تشكيل حلول النقل الإلكتروني والبنية التحتية للشحن في المملكة العربية السعودية، مما يعزز التزامهما بالنقل المستدام ودفع مستقبل التنقل الإلكتروني للأمام».

وتأتي هذه الشراكة الرائدة في الوقت الذي تمهد فيه رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 الطريق لتوسيع البنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية، مما يخلق مشهدًا ديناميكيًا ومستدامًا للتنقل، لتعزيز الخطوات الثابتة التي تنتهجها المملكة نحو التوسع في استخدام السيارات الكهربائية تماشياً مع مبادرة السعودية الخضراء.

«أوبك +» تعزز جهود توازن السوق النفطية وامتصاص زيادات الإنتاج من أمريكا والبرازيل وجيانا الاقتصادية

لقيت أسعار النفط الخام دعما قويا من المخاوف من اضطراب التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، في الوقت الذي تركز فيه أسواق بقوة على المخاطر بشأن سلاسل التوريد وتدفع أسعار خامي القياس برنت والأمريكي إلى مستويات جديدة.

ويواصل منتجو تحالف «أوبك+» جهودهم لتعزيز توازن الأسواق وامتصاص الزيادات المؤثرة القادمة من الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا، مع الاستمرار في مراقبة السوق والاستعداد لتعديل سياسات الإنتاج عند الضرورة.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون «إن زيادة إنتاج نواتج التقطير وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية أديا إلى ارتفاع مخزونات الديزل وانخفاض الأسعار»، لافتين إلى تسجيل نشاط صناعي ضعيف في الولايات المتحدة، كما تسهم أوروبا في خفض الطلب على الديزل، ما يؤدي إلى عدم استقرار السوق.

وأوضحوا أن مخزونات الديزل ونواتج التقطير الأخرى أصبحت أعلى الآن مما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي، ما يشير إلى أن سوق الديزل العالمية المحدودة قد بدأت في التراجع، ويرجع ذلك جزئيا إلى تباطؤ نشاط البناء والتصنيع في الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية الكبرى.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة «إن الاستثمارات النفطية في الولايات المتحدة وبريطانيا تتجه إلى النمو على الرغم من اضطرابات السوق»، مشيرا إلى أن الجهود الرامية إلى تعزيز أمن الطاقة في المملكة المتحدة توفر الطمأنينة لصناعة بحر الشمال التي تعاني ارتفاع الضرائب وانخفاض المخزون، وسط علامات على انتعاش محدود للنفط في الأعوام المقبلة.

وأشار إلى سوء الحالة المعنوية لصناعة بحر الشمال في الآونة الأخيرة، حيث يشهد إنتاج النفط انخفاضا حادا، فقد انخفض بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي في تسعة أشهر من 2023 إلى 720 ألف برميل يوميا، وتكافح الصناعة للتعامل مع زيادة بنسبة 35 نقطة مئوية في الضرائب الرئيسة.

أما سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، فيرى أن تعزيز الاستثمارات النفطية ضرورة لتأمين احتياجات وأمن الطاقة في الأعوام المقبلة في ظل حاجة واسعة لجميع الموارد، منوها بتأكيد بنك باركليز أن منتجي الخام في الولايات المتحدة من المرجح أن يزيد إنتاجهم بمقدار 150 ألف برميل يوميا فقط في 2024 وهو جزء صغير من نمو هذا العام البالغ مليون برميل يوميا.

ولفت إلى أن القفزة المفاجئة هذا العام في إنتاج النفط الأمريكي تعود جزئيا إلى التوسع بين منتجي القطاع الخاص، الذين يقول بنك باركليز «إنهم يمثلون ما يقرب من نصف إنتاج الولايات المتحدة».

من ناحيته، يقول أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة «إنه على الرغم من العقوبات الدولية وسقف الأسعار أثبت الإنتاج الروسي مرونة في الإنتاج والتصدير»، لافتا إلى إحصاءات رسمية أن روسيا زادت بشكل كبير صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند هذا العام حيث وصلت الكميات المتجهة إلى الصين إلى 100 مليون طن سنويا، أو نحو مليوني برميل يوميا.

وأشار إلى استمرار زيادة أحجام الصادرات الروسية إلى الصين والهند بشكل ملحوظ مرات عديدة، حيث تم توريد نحو 70 مليون طن من النفط إلى الهند هذا العام، بينما ذهب نحو 100 مليون طن من النفط إلى الصين.

وتؤكد ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام أن تقارير دولية تشير إلى استعداد صناعة الشحن العالمية لاحتمال العيش بدون أهم طريق تجاري لأسابيع، حيث تعمل الولايات المتحدة على تشكيل فريق عمل لمنع الهجمات على السفن التجارية، لكن لا تزال شركات الشحن تنتظر التفاصيل وتشعر بالقلق بشأن العمل بشكل طبيعي.

وأوضحت أن شركات الشحن تقوم بإرسال السفن لمسافات طويلة حول إفريقيا ما يضيف تكاليف قدرها مليون دولار وسبعة إلى عشرة أيام لكل رحلة، بينما تتجه أسعار النفط نحو الأعلى، موضحة أن التكاليف الإضافية والتأخيرات تشكل مخاطر على الاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط أمس، بعد أن صعدت أكثر من 1 في المائة في الجلسة السابقة بفعل المخاوف من اضطراب التجارة العالمية والتوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ستة سنتات، بما يعادل 0.1 في المائة، إلى 79.29 دولار للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 74.11 دولار للبرميل، مرتفعا 17 سنتا، أو 0.2 في المائة.

ويمر نحو 12 في المائة من حركة الشحن العالمية عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ومع ذلك، يقول محللون «إن التأثير في إمدادات النفط محدود حتى الآن»، حيث يجري تصدير الجزء الأكبر من خام الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز.

وقالت وزارة الطاقة الأمريكية الثلاثاء «إن الولايات المتحدة اشترت 2.1 مليون برميل من النفط الخام للتسليم في فبراير»، ليصل إجمالي المشتريات إلى نحو 11 مليونا مع استمرارها في تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي بعد أكبر عملية بيع في التاريخ العام الماضي.

وأفادت مصادر -نقلا عن بيانات من معهد البترول الأمريكي- بأن مخزونات الخام والوقود الأمريكية ارتفعت أيضا الأسبوع الماضي، على عكس توقعات المحللين بانخفاض مخزونات الخام، في استطلاع أجرته «رويترز».

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 79.19 دولار للبرميل الثلاثاء، عن 78.47 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق رابع ارتفاع على التوالي، وإن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 77.01 دولار للبرميل».

ارتفاع قياسي لتكلفة استيراد المواد الخام في ألمانيا .. إنفاق 331 مليار يورو

الاقتصادية

أدت أسعار الطاقة المرتفعة في العالم إلى ارتفاع قياسي في تكلفة استيراد المواد الخام في ألمانيا خلال العام الماضي.

وقال المعهد الاتحادي للعلوم الجغرافية والموارد الطبيعية الألماني: إن ألمانيا أنفقت خلال 2022 نحو 331 مليار يورو (341 مليار دولار) على استيراد المواد الخام بزيادة قدرها 100 مليار يورو تقريبا عن العام السابق، نتيجة ارتفاع الأسعار وليس من زيادة الكميات.

وأشار إلى انخفاض الكميات المستوردة من المواد الخام في العام الماضي بنسبة 14 في المائة، سنويا إلى 325 مليون طن، وفقا لـ«الألمانية».

وبحسب أرقام المعهد فإن المحرك الرئيس لارتفاع تكلفة الواردات كان زيادة أسعار الطاقة في أعقاب بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في أواخر فبراير من العام الماضي.

وزادت أسعار واردات ألمانيا من النيكل والألمنيوم والزنك بدرجة كبيرة، وهو ما يلقي أعباء ثقيلة على اقتصاد ألمانيا الذي يعتمد بشدة على استيراد هذه المواد الخام.

وقال فولكر شتاينباخ نائب رئيس المعهد في بيان صحافي: إن الارتفاع الحاد في أسعار الكهرباء والغاز نتيجة الحرب الروسية ضد أوكرانيا ينطوي على تحديات كبيرة للاقتصاد الألماني رغم التراجع الطفيف في الأسعار أخيرا، لأن الأسعار مازالت مرتفعة خلال العام الحالي رغم تراجعها الطفيف.

وشكلت مصادر الطاقة نحو 60 في المائة من إنفاق ألمانيا على المواد الخام المستوردة في 2022. وشكل الغاز الطبيعي نحو 23 في المائة من قيمة هذه الواردات تلاه النفط الخام بنسبة 18.6 في المائة وخام الحديد 13.5 في المائة.

وكانت هولندا أكبر دولة مصدرة للمواد الخام لألمانيا في العام الماضي بحصة قدرها 11 في المائة ثم روسيا 8.4 في المائة ثم الولايات المتحدة بنسبة 5.8 في المائة من إجمالي قيمة واردات ألمانيا من المواد الخام.

وخلص توقع جديد إلى أن استهلاك الطاقة في ألمانيا خلال 2023 سيتراجع إلى أدنى مستوى منذ إعادة التوحيد. وتوقعت مجموعة العمل الخاصة بتوازنات الطاقة في أحدث توقعاتها تراجعا بنسبة 7.9 في المائة إلى عشرة آلاف و791 بيتاجول، أي ما يعادل 2988 تيراواط ساعة.

هذا يعني أن استهلاك ما يطلق عليه الطاقات الأولية في ألمانيا سيكون أقل بأكثر من الربع مقارنة بالذروة السابقة في 1990، بحسب ما قالته مجموعة العمل في برلين. وكان الخبراء قد توقعوا بالفعل أن يصل استهلاك الطاقة لهذا الحجم في بداية نوفمبر الماضي. ووفقا لوكالة الشبكة الاتحادية، فإنه تم استهلاك 484 تيراواط ساعة من الكهرباء و847 تيراواط ساعة من الغاز الطبيعي في ألمانيا خلال 2022. يشار إلى أن واحد تيراواط ساعة يساوي مليار كيلوواط ساعة.

شركات في لندن تتوسع في استخدام دراجات شحن البضائع الهوائية الاقتصادية

أطلقت هيئة النقل في لندن خطة تهدف إلى التشجيع على استخدام دراجات الشحن الهوائية للحد من الانبعاثات الكربونية، بعدما شهدت عمليات التسليم المسببة للتلوث بواسطة شاحنات نقل البضائع زيادة كبيرة منذ جائحة كوفيد بفعل نمو التجارة عبر الإنترنت.

مذاك، أصبح بن هيوم رايت أكثر انشغالا من أي وقت مضى، إذ يوضح: «درجت على عادة حجز خمسة أو ستة مواعيد لمدة ساعة أو ساعة ونصف ساعة يوميا»، لكن «اليوم، أحجز ستة أو سبعة وحتى ثمانية، لأنني أعلم أنني لن أكون عالقا في ازدحام السير».

ووفقا لـ«الفرنسية»، بعدما كانت شاحنته الصغيرة ضرورية له لمدة 11 عاما، باتت مخزنة في المرآب. وحين يكون عليه العمل في ورشة تركيب كبرى، يطلب من مورد تسليم القطع الأكبر حجما مباشرة إلى الزبون. ثم يحضر على دراجة مع الأدوات الضرورية فقط. وقال: «إنها أرخص، وليس هناك نفقات وقود وهي أفضل بكثير». وأطلقت هيئة النقل في لندن، الهيئة العامة المسؤولة عن شبكة النقل في العاصمة البريطانية، أول «خطة عمل لدراجة الشحن» في وقت سابق من هذا العام.

وتهدف بذلك إلى تعزيز نموها ردا على تزايد عمليات التسليم الملوثة بواسطة الشاحنات المرتبطة بنمو التجارة عبر الإنترنت. تشجيع استخدامها يسير في الاتجاه نفسه مثل خطة صادق خان رئيس البلدية للوصول إلى مدينة خالية من الكربون بحلول 2030. تعد هيئة النقل في لندن أن دراجات الشحن يمكن أن تتجنب انبعاث ما يصل إلى 30 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا في لندن الكبرى بحلول ذلك الحين.

وكانت دراجات الشحن رائجة في شمال أوروبا حتى منتصف القرن الـ20، لكن توقف استخدامها حين أصبحت المركبات الآلية شائعة. وبدأت نهضتها في أوائل العقد الأول من القرن الـ21 في الدنمارك وهولندا، وهما بلدان يلقى فيهما ركوب الدراجات الهوائية رواجا ويضمان مسطحات كبيرة ومسارات جيدة للدراجات.

وفي كوبنهاجن، ارتفع عدد دراجات الشحن من 20 ألفا 2020 إلى أكثر من 40 ألفا 2022، بينما في ألمانيا، أكبر سوق في أوروبا للدراجات الكهربائية، بيعت 165 ألف دراجة 2022.

والنمو في بريطانيا «هائل» كما يقول بن جاكونيلي المدير العام لشركة «فولي تشارجد»، المتخصصة في الدراجات الكهربائية ودراجات الشحن. ويضيف: «نعيش في عقد دراجات الشحن الكهربائية!». ويقول الرجل المشارك في تأسيس الشركة 2014، حين كانت رؤية دراجات الشحن الكهربائية أمرا نادرا: «اليوم، يكاد يكون من النادر عدم رؤيتها». وأصبحت دراجة الشحن ضرورية أيضا أمام المدارس، حيث يستخدمها عديد من الآباء لنقل أطفالهم.

هنأ الخزيم بمنصبه الجديد.. أمير الشرقية يرعى إطلاق براءة اختراع رائدة للطاقة

البلاد

رعى الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، بمكتبه أمس، إطلاق إحدى براءات الاختراع الخاصة بمجموعة سجى للطاقة، وهي مجموعة شركات متخصصة في مجال التصنيع والخدمات المتعلقة بحفر وإنتاج آبار النفط والغاز بالمملكة، حيث تعد هذه التقنية الأولى في العالم، وتصنع في المنطقة الشرقية.

وأشاد سمو أمير المنطقة الشرقية بجهود القيادة الحكيمة – أيدها الله- بالاهتمام برفع كفاءة العمل وتعزيز أهمية حاجة الصناعات الوطنية وتوطين التقنية والموارد البشرية.

وشاهد سموه عرضاً مرئياً عن الشركة، وما تقوم به في تعزيز الصناعات والاستعانة بالخبراء الأجانب مع استقطاب الكفاءات المحلية المؤهلة؛ ليسهموا في تعزيز الأمن الإستراتيجي التقني في الخدمات النفطية والغاز بالمملكة. من جانبه، أوضح رئيس مجلس إدارة شركة سجى للطاقة المهندس سعد بن عبدالعزيز القنبر، أن الشركة استطاعت من خلال الاستثمار في مراكز الأبحاث والاستعانة بأفضل الخبراء العالميين، من توطين هذه التقنيات ونقلها وتطويرها بشكل كامل، وبأيد وكوادر سعودية مؤهلة ومدربة، منوهاً بدعم سمو أمير المنطقة الشرقية للشركات الوطنية في المنطقة، وحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين- حفظهما الله- لقطاع الصناعة؛ تماشياً مع رؤية ومستهدفات المملكة 2030م.

من جهة ثانية، استقبل الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية في مكتبه أمس، المشرف العام على فرع وزارة الطاقة والمراكز التابعة لها بالمنطقة الشرقية سعد بن عبدالرزاق الخزيم.

وهنّأ سموه، الخزيم بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد، متمنياً له التوفيق في مهام عمله. بدوره، أعرب الخزيم عن الشكر والتقدير لسمو أمير المنطقة الشرقية على اهتمامه ومتابعته لأعمال ومشاريع وزارة الطاقة في المنطقة.

السعودية تستثمر الكهرباء «الرخيصة» لجذب الصناعات والأعمال

اقتصاد الشرق

تحاول السعودية استخدام الكهرباء كـ«ميزة تنافسية» لجذب الصناعات والأعمال، إذ تعتبر أن المردود الاقتصادي الذي ستحصل عليه من خلال الكهرباء «الرخيصة» أكبر من مردود زيادة أسعارها، وفقاً لوزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان.

الأمير أشار في ندوة شارك بها خلال ملتقى الحكومة الرقمية المنعقد في الرياض، إلى أن دور الوزارة هو توفير الطاقة المستدامة والنظيفة بسعر تنافسي وقريب من سعر الكلفة، لجذب الصناعات والأعمال، مشدداً على أن المملكة قادرة على توفير الطاقة بسعر تنافسي لفترة طويلة، وذلك بهدف التأكيد للشركات والصناعات أن من ضمن الميزات التنافسية التي تقدمها السعودية هي «كلفة الكهرباء المنافسة».

وأشار إلى أن ما ستحصل عليه المملكة من توفر الصناعات والخدمات في المملكة، «أمر أكبر من ناحية المردود الاقتصادي مما يمكن أن تكون عليه كلفة الكهرباء».

تعمل المملكة على تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط في إطار رؤية 2030. وأطلقت لهذه الغاية العديد من المبادرات والبرامج التحفيزية لجذب الشركات والصناعات وتحفيز الشركات المحلية على التوسع وزيادة الإنتاج.

هذا التوجه ظهر بشكل جلي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، إذ استطاعت المملكة زيادة الناتج المحلي بنحو 65% منذ عام 2016 تاريخ إعلان الرؤية، في حين تتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 6% خلال السنوات المقبلة.

شكراً